

إعلان الحاكم للطوارئ

حيث إن حرب إدارة ترامب مع إيران قد عطلت التدفق العالمي للتجارة عبر مضيق هرمز،

وحيث ذكرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) أن النزاع "قلل بشكل كبير من توفر إمدادات النفط للأسواق العالمية، وله آثار متتالية على سلاسل إمداد النفط"،

وحيث ارتفعت أسعار وقود الديزل في إلينوي إلى مستوى قياسي،

وحيث تتوقع إدارة معلومات الطاقة أن "الظروف المقيدة لتصدير النفط من الشرق الأوسط ستستمر حتى نهاية العام، مما سيؤدي إلى إنتاج النفط الخام في المنطقة أقل من متوسطات ما قبل النزاع حتى الربع الثاني من عام 2027"،

وحيث من المتوقع أن تظل مخزونات وقود التقطير في الولايات المتحدة أقل من أدنى مستوى لها خلال السنوات الخمس الماضية (من 2021 إلى 2025) حتى معظم عام 2027، مما سيساهم في ارتفاع أسعار وقود الديزل،

وحيث أدى ارتفاع أسعار وقود الديزل إلى زيادات غير مسبقة في تكلفة نقل المنتجات الزراعية والمواد الخام في ولاية إلينوي، مثل لحوم الأبقار والحبوب،

وحيث يتحمل المستهلك تكلفة ارتفاع تكاليف النقل الزراعي في صورة ارتفاع أسعار المواد الغذائية،

وحيث يواجه المزارعون في ولاية إلينوي خطرًا إضافيًا بفقدان الربحية بسبب تخفيضات إدارة ترامب لبرنامج المساعدة الغذائية التكميلية (SNAP)، الذي يسمح لسكان إلينوي المستحقين باستخدام إعانات SNAP لشراء أغذية الزراعة المحلية،

وحيث يواجه المزارعون في ولاية إلينوي الآن ضغطًا ماليًا غير مسبوق وحالة من عدم الاستقرار،

وحيث إن الزراعة محرك اقتصادي بالغ الأهمية لولاية إلينوي كلها،

وحيث إن برنامج تصاريح الحصاد في إلينوي (IHP) التابع لإدارة النقل في إلينوي (IDOT) يسمح فعليًا، ولكن بشكل مؤقت فقط، بأوزان شاحنات أثقل على طرق محددة خلال موسم حصاد الخريف، من 1 سبتمبر إلى 31 ديسمبر من كل عام،

وحيث إن اتخاذ خطوات طارئة أمر ضروري للحد من الخطر الذي تشكله أزمة وقود الديزل على مزارعي ولاية إلينوي والأسر الضعيفة ماديًا،

وحيث إن ظروف الوضع الراهن تشكل تهديدًا لصحة سكان الولاية وسلامتهم ورفاهيتهم، وتقتضي التحرك العاجل، وتشكل حالة طوارئ بكارثة ناجمة عن نقص حاد في الوقود والطاقة الأساسية وفقًا لنص المادة الرابعة من قانون وكالة إدارة الطوارئ (Section 4 of the Illinois Emergency Management Agency Act) وتستلزم اتخاذ الولاية لإجراءات الطوارئ،

وحيث إن من سياسات ولاية إلينوي أن تكون مستعدة للتصدي لأي كوارث، وعليه فمن الضروري واللازم أن توفر الولاية موارد حكومية إضافية من لديها لضمان الحفاظ على صحة سكان الولاية وسلامتهم ورفاهيتهم،

وحيث إن الظروف الراهنة تمثل مبررًا قانونيًا بموجب المادة السابعة من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 7 of the Illinois Emergency Management Agency Act) لإعلان حالة الطوارئ،

وحيث ينص دستور ولاية إلينوي في مادته الخامسة (Illinois Constitution, in Article V, Section 8) على "[أن] يكون للحاكم السلطة التنفيذية العليا، ويكون مسؤولاً عن التنفيذ الأمين للقوانين"[،]، وينص في ديباجته على أن الغرض الرئيسي من الدستور هو "أن يكفل الدستور صحة الشعب وسلامته ورفاهيته"،

بناء عليه، وحرصًا على مساعدة سكان إلينوي، أعلن أنا "جيه بي بريتركر" حاكم ولاية إلينوي ما يلي:

المادة 1: بموجب أحكام المادة السابعة من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي (Section 7 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 3305/7) أرى أن هناك كارثة قائمة بولاية إلينوي وأعلن على وجه التحديد جميع المقاطعات في الولاية مناطق منكوبة. ويفوض هذا الإعلان الحاكم بممارسة جميع صلاحيات الطوارئ المنصوص عليها في المادة السابعة من قانون وكالة إدارة الطوارئ (Section 7 of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 3305/7) التي تشمل دون أن تقتصر على الصلاحيات المحددة المبينة أدناه.

المادة 2: نوجه الوكالات الحكومية للولاية، ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر إدارة ضرائب الدخل وشرطة الولاية وإدارة النقل في إلينوي، بتنفيذ أي أوامر تنفيذية صادرة بموجب هذا الإعلان، وتقييم التدابير اللازمة للتصدي لأزمة نقص وقود الديزل وارتفاع أسعاره خلال موسم الحصاد.

المادة 3: بموجب الفقرات الأولى والثانية والثالثة من المادة السابعة من قانون وكالة إدارة الطوارئ في إلينوي (Sections 7(1), (2) and (3) of the Illinois Emergency Management Agency Act, 20 ILCS 3305/7(1), (2) and (3))، بفعل هذا الإعلان سلطة الحاكم، حسب الاقتضاء، لتعليق أحكام أي قانون أو قاعدة أو لائحة تنظيمية، واستخدام جميع موارد الولاية المتاحة، ولتحويل التوجيهات أو توجيه الموظفين أو مهام إدارات ووكالات الولاية أو وحداتها بغرض تنفيذ أو تسهيل تنفيذ برامج الاستجابة لحالات الطوارئ.

المادة 4: يسري هذا الإعلان اعتبارًا من الآن ولمدة 30 يومًا.

جيه بي بريتر
الحاكم

صادر عن الحاكم بتاريخ: 6 أكتوبر 2026
مقدم لدى سكرتير الولاية بتاريخ: 6 أكتوبر 2026